

تلاه تأليف في نفس الغرض لطالب نابه من خريجي دار العلوم هو حفنى ناصف الذي ألف مع بعض رفاقه كتابا مبسّطا في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية في نحو 100 صفحة وألقوا به قواعد البلاغة وهو أكثر تفصيلا في عرض أبواب النحو من كتاب رفاة الطهطاوي¹. أما خارج مصر فنشير أيضا إلى أن أحد أعلام النهضة ورواد الإصلاح وهو ناصيف اليازجي قد ألف أيضا كتابا يرمي أيضا على طريقته تيسير تعليم العربية عنوانه: «فصل الخطاب في فصول لغة الإعراب».

إن العامل المشترك بين المتيمين إلى هذه الفترة أن الغاية الأساسية التي تكمن وراء تأليفهم هي غايات عملية تطبيقية ترمي إلى التخفيف من مادة النحو العربي وما فيها من ثراء وتعمق يليق بالمختصين والاقتصار على الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاجها جمهور من المتعلمين حتى يتقن العربية نطقا وكتابة. ولذلك استقر عند هؤلاء الباحثين أن العربية آلة غيرها من العلوم وليست علما يطلب لذاته.

ومّا يبرز أهمية هذا الجانب من القضية اللغوية عند العرب على الصعيد الاجتماعي أن قضية تيسير النحو وملاءمته لحاجيات التعليم ومقتضياته ستبناه هيئة رسمية شكّلتها وزارة المعارف المصرية سنة 1938 ستناقش مقترحاتها ثلاثة مجامع للغة العربية ولقد كان إبراهيم مصطفى من أعضائها².

أما السبب الثاني الذي يفسّر هذه التجريبية عند إبراهيم مصطفى فيعود إلى تطور علم اللسانيات وكيفية تقبله عند اللغويين العرب. فعلم اللسانيات لم تكتمل صياغة الفرضيات الكبرى العامة المؤسسة له الضابطة لمجاله والمرتبّة لوجهات النظر فيه إلا في الثلاثينيات ولم تظهر أولى المبادرات لبناء منوالات إجرائية على ضوء هذه الفرضيات العامة إلا بعد ذلك. ثم إنّ قنوات الاتصال الثقافي والعلمي القائمة

1 انظر شوقي ضيف «تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا». ص: 4 و 26.

2 انظر المرجع نفسه ص 32 وما بعدها.